



اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية

**370 / REX**  
**" وضع النساء**  
**في منطقة اليوروميد "**

بروكسيل في 2012

## تقرير

حول

**" وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي في منطقة اليوروميد، وفقا لالتزامات**  
**الإعلان الوزاري بمراكش، الاتحاد من أجل المتوسط، 2009 "**

---

المقررة: السيدة آن لو نويل - مارليير

---

ينتمي أعضاء مجموعة دراسة " وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي في منطقة اليوروميد، وفقا لالتزامات الإعلان الوزاري بمراكش، الاتحاد من أجل المتوسط، 2009 " إلى القسم المختصب "العلاقات الخارجية".

المدير: غاي هاريسون

REX/370 - CES1838-2012\_00\_02\_TRA\_INFO

**AR**

شارع بيليار 99 - 1040 بروكسيل - بلجيكا

الهاتف : + 32 25469011 - فاكس : + 32 25134893 - الانترنت : <http://www.eesc.europa.eu>

مجموعة الدراسة:

المقررة:

السيدة آن لو نويل - مارليبير

الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة  
في منطقة اليوروميد

الأعضاء:

السيدة جريس أتراد (، GRIII، مالطا)

السيدة ماجاريتا لوبيز ألبونديز (GRI-، إسبانيا)

المشاركون الآخرون:

ممثلو المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات الغير حكومية في  
الاتحاد الأوروبي ودول اليوروميد

قائمة:

## 1. نتائج وملخص

- وفقا لكل المصادر، سواء كانت أكاديمية أو تنطلق من أرض الواقع، اجتماعية، اقتصادية أو حكومية، يوجد إجماع في الاعتراف بتباين وضع المرأة يعتمد على: الموقع الجغرافي، شمال أو جنوب أوروبا، غرب وشرق البحر الأبيض المتوسط، المناطق الحضرية والريفية وكذلك على الوضع الاجتماعي الأصلي، حيث أن تطور حقوق المرأة بالنسبة للأزمة الاقتصادية في الشمال والسياسة في الجنوب، لا تعرف نفس الوتيرة ولا تسير بنفس السرعة.
- يتم الدفاع عن حقوق المرأة ودعمها نظريا في مختلف أنحاء البحر الأبيض المتوسط، سواء في أوروبا أو في الدول الشريكة، بينما يتم عمليا التخلي عنها أو انتهاكها.
- يظل دور المرأة، سواء كان اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا أو سياسيا مقتصرًا قدر الإمكان وبشكل متفاوت على المجال الخاص. ففي البحر الأبيض المتوسط، تعتبر المرأة سند الأسرة والأسرة هي عماد المجتمع الأبوي. ويُترجم ذلك من خلال إلحاق الملكية ونقل الأصول عن طريق الإرث مما لا يشجع على الاستقلال الذاتي ويدعم التبعية، وكذلك من خلال استغلال مقبول لعملها بأدوارها المتعددة الملقاة على كاهل المرأة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من الاتفاق حول تامين أي دور عام متصاعد سواء كان اقتصاديا أو سياسيا من شأنه أن يساهم في تحقيق النهضة والتنمية الاقتصادية.
- ترتبط الحقوق الاجتماعية للمرأة ارتباطا وثيقا بحقوق باقي العمال، ومع ذلك، فإنها تستحق أن ينظر إليها في ضوء التفاوت الصارخ في الأجور وفي نوعية الوظائف، أي عدم الاستقرار والعمل لوقت جزئي وكذلك العمل الغير الرسمي أو الغير مؤهل.
- يجب تدارك التأخير الحاصل بهمة ونشاط، حيث تم تحديث وتنسيق قواعد البيانات النظرية. كما ينبغي أن يؤدي ذلك إلى تخصيص ميزانية خاصة بنوع الجنس ليدل ذلك على أن المشرع والسياسي سيأخذان الموضوع بعين الاعتبار في السنوات القادمة ليس فقط لضرورة القضاء على أوجه عدم المساواة ولكن بأن تُمنح الإمكانيات لمواجهة ذلك على مستوى القطاعين العام والخاص. كما يعتبر التعليم والتدريب أيضا من وسائل التعبئة الفعالة.
- إذا كان الجميع على يقين من أن المشكلة لا تكمن في ندرة التشريعات التي تصب في صالح المساواة وإنما في ضعف تنفيذها، فإن لا أحد سيخشى من التراجع السريع الذي قد تتعرض له المنطقة، بما فيها وضع المرأة وحقوقها.
- ينبغي على المجالس الاقتصادية والاجتماعية أن تدعم بنشاط وبدون تلاعب أو تدخل منها، ومن خلال متابعة أعمالها، تبادل المعلومات الضرورية، التي قد تكون مفيدة لكل الحقوق التي تصب لصالح المساواة ومكافحة التمييز، بالنسبة للنساء والفتيات على حد سواء، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح الأجيال المقبلة، وضمان الرعاية الاجتماعية والبيئية، والتنمية السياسية والثقافية والاقتصادية للجيل الحالي.

## 2. المضمون :

لقد فوض مؤتمر القمة الأورو - متوسطية، المنعقد في روما سنة 2010، للمجالس الاقتصادية والاجتماعية أمر تشكيل فريق دائم مكلف بمراقبة تطور البيانات التي صادقت عليها المؤتمرات الوزارية في كل من اسطنبول خلال نوفمبر / تشرين الثاني لسنة 2006، ومراكش خلال نوفمبر / تشرين الثاني لسنة 2009 حول دور المرأة في المجتمع في المنطقة الأورو - متوسطية.

لقد كلفت القمة المنعقدة في اسطنبول في الفترة ما بين 16 و18 تشرين الثاني/ نوفمبر لعام 2011 (البند 58 ج) من الإعلان الختامي) شبكة المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة الأورو - متوسطية بوضع تقرير عن الوضع الراهن خلال قمة عام 2012.

استعرضت مجموعة العمل في اجتماعها المنعقد في 13 سبتمبر، ورقة عمل بدلا من مشروع التقرير. وأرقت المجموعة هذه المساهمة بملحقاتها<sup>1</sup> إذ اعتمدت على جميع المساهمات الوطنية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية في الأشهر الأخيرة بهدف توفير أساس للعمل المشترك آخذة بعين الاعتبار الاحتمالات على المدى القصير والمتوسط والطويل. من ناحية أخرى، تم الاهتمام بنتائج الحلقات الدراسية التي قامت بتفعيلها تعاونية TRESMED<sup>2</sup>. وأخيرا، فإن هذا العمل يعتمد على مجموعة واسعة من الدراسات المتاحة، التي تعمل على تحقيق البرامج الأوروبية أو الدولية، حكومية كانت أو تابعة لمنظمات المجتمع المدني. تجدر الإشارة أيضا إلى أن المنتدى النقابي الأورو - متوسطي ساهم، بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للنقابات، في دعم منتدى للمنظمات النقابية الجديدة التي أنشئت مؤخرا. ووعدهم الاتحاد الدولي للنقابات المؤسسة بتشكيل شبكة كبيرة من النقابات النسائية (تشرين الأول/ أكتوبر 2011) في الدول العربية، بالتوازي مع لجنته الخاصة بالمرأة، حيث يسهم إعلانها وبرنامج عملها أيضا في بناء قاعدة معرفية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في المنطقة<sup>3</sup>.

ومن المقترح تمديد هذه المساهمة بتحويلها الى تقرير معلوماتي عن قمة سنة 2013، والذي قد تتم إحالته إلى المؤسسات الأوروبية والحكومات الوطنية من أجل تحقيق ثلاثة أهداف وهي:

- تنشيط اللجنة الدائمة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز الحقوق الفعلية بهدف تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في المنطقة الأورو - متوسطية؛
- تقديم تقرير سنوي عن التقدم الذي أحرزته الدول الشريكة في تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في المنطقة، على أساس حقوق الإنسان ومكافحة التمييز؛
- تعزيز التعاون الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ففي الواقع لدى معظم دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وزارات تعنى بوضع المرأة أو المساواة، ولكنها غير متواجدة على مستوى التنسيق الإقليمي بمعنى الكلمة.

1. القائمة : بلغاريا، إسبانيا، إيطاليا، لبنان، المغرب، وموناكو

2. نتائج الحلقات الدراسية 4 TRESMED بتاريخ 26 و 27 مارس 2012 بالكسمبرغ و بتاريخ 28 و 29 مايو 2012 بالجزائر العاصمة.

3. <http://www.ituc-csi.org/arab-women.html>

وتعرف الضفة الشمالية وضعا مختلفا، لأن مثل هذا التنسيق موجود في الاتحاد الأوروبي -27، ويأخذ أشكالا متعددة. وفي إطار أجندة حقوق المرأة، تقوم عدة منظمات أوروبية كبيرة وبشكل واضح باعتماد مقارنة تنسيقية وبرامج تهدف إلى تحقيق المساواة.

يبرز هذا التناقض عدم التكافؤ في العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، ففي سنة 2013 يجب أن يتم في الاتحاد الأوروبي -27، إجراء تقييم من قبل المفوضية الأوروبية - التي ينبغي أن تقدم تقريرا إلى البرلمان الأوروبي والمجلس-، من أجل تغيير الوضع وتنفيذ مطلب المساواة لعام 2006 / EC/54.

وفيما يخص تقرير سنة 2013، يمكن أن نضع أيضا في اعتبارنا مشروع ETF " الشركاء الاجتماعيين من أجل التدريب المستمر"، في بعده الهادف إلى إدماج المساواة بين الجنسين، والانتهاة بتحليل مفصل للتطور حسب كل دولة، وفي كل المجالات التي ترتبط جميعها بمكافحة التمييز وتحقيق المساواة.

لقد أجريت دراسة للإحصاءات السكانية سنة 2010 لمجموعة سكانية يقارب عددها 169 مليون شخص في البلدان الناطقة بالعربية في شمال أفريقيا المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط، حيث بينت الدراسة أن 49.8% من الساكنة هن نساء، . وتبين في العام نفسه أن نسبة النساء في النصف الشرقي من البحر الأبيض المتوسط (تركيا، سوريا، لبنان، اسرائيل، الاراضي الفلسطينية والأردن) كانت نسبة النساء تمثل 49.9% من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم 116 مليون نسمة<sup>4</sup>. تجدر الإشارة إلى أنه ليس من الصعب جدا العثور على إحصاءات عامة تحدد نسبة عدد النساء من عموم السكان، لكن في نفس الوقت توجد معلومات قليلة جدا أو حتى ينذر وجود معلومات مفصلة تعكس الظروف الخاصة التي تواجهها النساء في كل بلد. إن الافتقار إلى بيانات مقارنة ومجموعة على مستوى التقسيم الجغرافي للمناطق، بناء على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة، يكشف عن نقص في الاهتمام العام ( من قبل الاقتصاديين، الإحصائيين، المستخدمين والمؤسسات) من أجل وضع معايير ومؤشرات ذات صلة بعيدا عن الناتج المحلي الإجمالي وبهدف قياس النمو والتنمية والمساواة في وقت واحد وإعداد تقارير بشأنها. هذا النقص في الرؤية يؤثر على اتساق النتائج وفعالية الموارد المخصصة. وتوفر الأمم المتحدة، على سبيل المثال، مؤشرات لأوروبا وآسيا الوسطى، ويغطي الاتحاد الأوروبي 27 دولة عضو، حيث يتبنى مقارنة قطرية، ثنائية وغير متماثلة في إطار سياسة الجوار، والتي تنضوي تحتها، علاقاته مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. وبذلك لا ينتج شيء عن الاتحاد من أجل المتوسط وعن منظمة التعاون والتنمية الأوروبية والمجلس الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي الخ. ، حيث لا تغطي هذه المنظمات المنطقة سوى جزئيا.

لا تستند أي من هذه المؤسسات السياسية أو الإدارية إلى إطار مشترك من المؤشرات التوافقية أو القابلة للمقارنة، إذ ينتج عن ذلك انتشار تقارير تبرر السياسات التي لا يستطيع أحد تقييم فعاليتها من عدمه. ولعل هذا هو الحال أيضا بالنسبة للسياسات الأخرى التي تتعلق بالمرأة وحقوقها وبالمساواة، ويصبح هذا الوضع مؤذيا خاصة عندما يتعلق الأمر بنصف السكان الذين يعيشون على جانبي شاطئ البحر الأبيض المتوسط.

على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء (الدبلوماسية والمالية) المبذولة من قبل المفوضية الأوروبية من أجل العمل بفعالية في الفترة الأخيرة<sup>5</sup>، فمن المؤسف إيقاف بعض البرامج مهما كانت الأسباب، لدرجة تخنفي معها فجأة صفحات الموقع التي تقدم نتائج البرامج، ذلك أنها جزء من مكتسبات سنوات البرمجة المالية التي جرت ما بين عامي 2007 و2012.

يعتبر الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الأشهر الأخيرة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، غير متجانس على الإطلاق: ثلاث دول في جنوب المنطقة شهدت سقوط دكتاتوريات، وشهدت واحدة منها قمعا دمويًا: (كما هو الحال بالنسبة لدول عربية أخرى في ترم حاليًا بنفس المرحلة)، التي تحولت إلى شبه حرب أهلية بين النظام وشعبه.

لقد أظهرت هذه الصراعات داخل المجتمع مظاهر العنف والقمع المرتكب من قبل أنظمة ترفض قبول عواقب افتقارها إلى الانفتاح والحكم الديمقراطي، حيث تعتبر الديمقراطية بدون حقوق اجتماعية والحق في تكوين الجمعيات، مجرد خدعة. فقد شهدت النساء في مثل هذه الحالات، مصيرا ومخاوبا مختلفة، على الرغم من أنها ساعدت على الإطاحة بالطغاة بفعل تعبئتها للمواطنين.

في الوقت نفسه، تعاني أوروبا في الشمال من أزمة اقتصادية وسياسية هي الأشد من نوعها لم تعرف أوروبا مثلها منذ سنة 1929، والتي أعقبتها الحرب العالمية الثانية. فلقد دافعت الدول سواء في منطقة اليورو أو تلك التي لا تعتمد اليورو، عن عملاتها بعد إعادة تمويل الجهاز المصرفي، التي تمت عن طريق الأموال العامة والتفاقم الكبير للدين العام الذي تلا ذلك، حتى من دون أن تتم تعبئة الأموال من أجل إعادة تمويل الدورات الاقتصادية الحقيقية. وتشير التقديرات إلى أن حجم الأموال المتداولة في الملاذ الضريبي ارتفعت من 14000 مليار دولار أمريكي عام 2009 إلى 21 000 مليار دولار عام 2011، في حين أن تطبيق قيود صارمة سيؤدي إلى خلق صعوبات ستزيد الأمر سوءًا./

وخلال هذه الفترة، بدلا من تحقيق انتعاش اقتصادي بفعل الدعم الذي تقدمه بعض السياسات العامة القوية، فلقد تدهور الوضع وأصبح العديد من دول جنوب أوروبا تعاني من صعوبات خطيرة. وسبب ذلك قصور في كل السياسات التي تصب لصالح المساواة. وقد يكون من غير المجدي في هذه الفترة الصعبة، محاولة العودة إلى ممارسات تجعل من السكان الإناث خلال الفترة العمرية النشطة عاملا متغيرا للتكيف حسب ظروف عمل غير موثوقة، وإنكار المساهمة الكبيرة التي قد تقدمها النساء من أجل تحقيق انتعاش اقتصادي محتمل. وعلى العكس من ذلك، ينبغي تهيئة الظروف حتى يتم التوقف عن تدمير فرص العمل وتعبئة جميع المصادر الاقتصادية والمالية والبشرية اللازمة لإنشاء مؤسسات جديدة.

5. إصدار (2011) 200 بتاريخ 2011/3/8، والتقارير المعلوماتية CESE 8497 – 2012 حول دور المجتمع المدني في تحقيق الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك للمنطقة الأورو – متوسطة.

وهكذا تسعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، إلى تعزيز بعض المبادئ التوجيهية بالنسبة لدور المرأة في المجتمع في المنطقة الأورو-متوسطية، وذلك في إطار

متابعة المؤتمرات الوزارية المنعقدة في اسطنبول خلال نوفمبر 2006

وفي مراكش خلال نوفمبر 2009

والمؤتمرات حول دور المرأة في المجتمع في المنطقة الأورو - متوسطة.

من خلال هذه البيانات الوزارية،

- يجب على كل دولة شريكة صياغة سياسات خاصة بها وتنفيذ استراتيجيات حتى تستطيع المرأة، وعلى قدم المساواة مع الرجل، التمتع بشكل كامل بجميع حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية؛
- العمل على تبني وتنفيذ مخططات العمل الوطني؛
- دعم الآليات المؤسسية؛
- التشجيع على تعميم قضايا المساواة بين الجنسين والعمل الإيجابي؛
- إدخال بنود خاصة بكل جنس في الميزانية؛
- إنشاء القدرات وحملات التوعية؛
- المساهمة في النصوص الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛
- دور الشركاء الاجتماعيين والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من أجل المساهمة في إطار مشترك للعمل الأورو - متوسطي خلال الفترة ما بين عامي 2006 و 2011 والإجراءات المتخذة في المجالات التالية (في النص العادي مجالات الالتزام الوزاري، داخل إطار التقييمات والتوصيات):

أ. استعراض التطورات في الالتزام بالمساواة بحكم القانون والمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة واحترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء، مثلها مثل الرجل، كما هو معرف في النصوص الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان حيث تشكل المرأة جزء منها.

يتعلق الأمر بشكل خاص باتفاقية الأمم المتحدة حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، برنامج عمل بكين وإعلان الألفية وكذلك أهداف الألفية من أجل التطور. يمكن أن تنص التوصية على إلغاء جميع النصوص التشريعية التي تساعد على التمييز ضد المرأة، لاسيما في مجال الأسرة: الزواج، الطلاق، الوصاية، حضانة الأطفال، الميراث، نقل الجنسية للأزواج و الأطفال والأهلية القانونية، كما ينبغي اعتماد اتفاقية CEDAW بدون تحفظات.

ب. المساهمة في خلق فضاء مشترك من السلام والاستقرار والازدهار المشترك للمنطقة الأورو - متوسطة، من خلال الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والتنمية المستدامة.

#### التعاون الإقليمي - التوصيات:

- تعميق فرص التعاون وتبادل الخبرات بين المجالس الاقتصادية والاجتماعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط لتتمكن هذه المجالس من القيام بدور نشط وفعال في تعزيز المساواة في مجتمعاتها، ولاسيما من خلال الحوار الاجتماعي والمدني؛

- يتعين على الاتحاد الأوروبي الانخراط في المبادئ التي وردت في سياسة الجوار الأوروبي، وضمان قدرة برامجها في منطقة اليوروميد على تعزيز المساواة بين الجنسين بشكل فعال. كما يجب التركيز على البرامج ذات الصلة بتعزيز التعاون بين القطاع العام وأرباب العمل، والقطاع الخاص والنقابات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المساواة بين الجنسين - هناك حاجة إلى معلومات أكثر وأفضل حول كيفية الوصول إلى برامج المساعدة المالية والتقنية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، ولاسيما بالنسبة للمساعدات المقدمة من أجل التحول الديمقراطي، تطور الحوار الاجتماعي، سياسات المساعدة التنموية والسياسات المختصة بالجوار الأوروبي من أجل بناء مجتمع مدني.

ت. تأثير الأزمة المالية والاقتصادية: إن استمرار وجود تفاوت بين النساء والرجال في سوق العمل، والذي يحول دون وصول المرأة إلى الاستقلال المالي، يزيد من خطر انتشار الفقر وتهميش النساء اجتماعيا. ويتعلق الأمر بشكل خاص بما يلي:

- المساواة بين الجنسين في العمل (بما في ذلك المساواة في الأجور والعمل اللائق)؛
- الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر؛
- ضمان المساواة في الحصول على فرص العمل وفي سوق العمل والمساواة في مجال الترقية؛
- تعزيز روح المبادرة بين النساء مع تحسين فرص حصولهن، على قدم المساواة مع الرجل، على حق تملك الأراضي والشركات، ووصولهن إلى القطاع المالي والأسواق والمعلومات والتدريب والعمل من خلال شبكات خاصة، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات المالية على تصميم منتجات تناسب احتياجات المرأة، لاسيما أثناء تقديم القروض الصغيرة؛
- تشجيع أنماط تساعد على تحسين مهارات سيدات الأعمال في مجال الإدارة الاقتصادية والمالية؛
- الاستثمار في مساهمة المرأة في الاقتصاد، في إطار " اقتصاد ذكي "؛
- ضمان حق المرأة في التحكم بأموالها، أي بدخلها ومواردها.

#### معدل مشاركة المرأة في سوق العمل



تعتبر نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في المنطقة هي الأدنى في العالم، حيث يصل معدل تمثيل النساء إلى 24٪ من العاملين في الاقتصاد الغير منظم كالزراعة والنسيج والأعمال ذات المهارات المتدنية والأعمال ذات الأجور المنخفضة. كما أن أسواق العمل مجزأة للغاية، حيث تتركز النساء في بعض القطاعات وفي مواقع مرؤوسة. تعمل النساء بشكل أساسي في القطاع الغير منظم بدون حقوق. ولا يزال معدل التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بنوع الجنس (الاتفاقية 156 100 111 183) منخفضاً، وحتى عندما يتم التصديق على مثل هذه الاتفاقيات لا يتم تنفيذها في أغلب الأحيان، حيث تشوب آليات تطبيق القوانين عيوب واضحة من خلال الممارسة. غير أنه يمكن العمل على تنفيذ أنشطة إيجابية في مجال التوظيف وفي سياسات الترقية.

تظل مسألة التحرش الجنسي في مكان العمل من الأمور المحظورة وقوانين العمل (في البلدان القليلة التي توجد فيها) غير كافية. وعموما لا تنص قوانين العمل على عقوبات بهذا الشأن ولا تسمح للمرأة بالحفاظ على وظيفتها.

في معظم بلدان المنطقة (باستثناء المغرب) تبقى مسألة دفع الأجور خلال إجازة الأمومة مسؤولية صاحب العمل، الشيء الذي لا يشجع على عمل المرأة ومساهمتها في قطاعات غير تقليدية.

تعتبر النساء في الواقع ضحايا للأفكار النمطية التي تعتقد بأن المرأة لن تكون قادرة على تولي مناصب المسؤولية.

وتبلغ نسبة الأمية بين النساء في المنطقة ما بين 45 إلى 50٪ من النساء، مع وجود اختلافات كبيرة بين البلدان وداخل البلدان وبين المناطق الحضرية والريفية. (تمثل النساء ثلثي العدد الإجمالي من الأميين). ويمكن تنمية دور المرأة في المجتمع والاقتصاد من خلال محو الأمية.

### التعليم وسوق العمل

تشير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية (EESC) إلى أهمية المرأة وقيمة الموارد البشرية ضمن سيناريو عالمي سريع ومتغير، كما تشير إلى المساهمات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها المرأة لدعم القدرة التنافسية لجنوب وشرق دول البحر الأبيض المتوسط. وسوف تواصل اللجنة العمل مع شركائها في منطقة اليوروميد مع التزام ثابت بتحسين وضع المرأة في المنطقة.

إن عدم وجود بيانات مقارنة قائمة على الجنس يشكل عقبة رئيسية تحتاج إلى معالجة. كما أن هناك حاجة ملحة لوجود مؤشرات دقيقة يمكن استخدامها لتحديد التدابير الواجب اتخاذها بهدف مواجهة العقبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعوق النهوض بالمرأة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومادامت التشريعات الإطارية بشأن المجالس الوطنية الاقتصادية والاجتماعية موجودة – كما هو الأمر في للحالات التي لا يزال يجب إدخالها – فإن هذه التشريعات يجب أن تجبر الشريك الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني على ترشيح ممثلي عنها في المجالس الاقتصادية والاجتماعية بهدف ضمان تمثيل عادل للنساء في وفودها وبهدف قيام المجالس الاقتصادية والاجتماعية من التأكد من وجود تمثيل منصف للمرأة في مناصب صنع القرار. إن عدم التوافق بين مؤسسات التعليم وسوق العمل يحتاج إلى معالجة عاجلة: هذا يتطلب سياسات وبرامج للتعليم المهني والتقني

وسياسات التعليم العالي للمرأة بحيث تطابق احتياجات سوق العمل بهدف المساهمة في القضاء على البطالة بين الإناث والتميز بين الجنسين في سوق العمل.

ثمة مطلب رئيسي إضافي وهو وضع خطط عمل وطنية تتعلق بالتعلم مدى الحياة بالنسبة للنساء والرجال من جميع الأعمار. وينبغي لهذه الخطط، من بين أمور أخرى، أن تحد من ارتفاع معدل البطالة بين أوساط الشباب أو غيرهم من العمال الذين تم استبعادهم من سوق العمل أو الذين حصلوا على مستويات منخفضة من التعليم، وذلك عبر تمكينهم من الحصول على المؤهلات والمهارات اللازمة للعمل بما يتضمن المؤهلات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات (IT).

ميزانيات ترتبط بالجنس: المساواة بين الجنسين ليست فقط حق أساسي من حقوق الإنسان، لكن ينبغي أن تعتبر عاملاً للنمو الاجتماعي والاقتصادي. يجب منح رؤية مستقبلية للمساهمة التي تقدمها المرأة في المجال الاقتصادي.

هناك حاجة ملحة للاستثمار في إنشاء مرافق رعاية الأطفال بأسعار معقولة، وخاصة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 0-3 سنوات، من أجل الآباء والأمهات العاملين. كما تقدم هذه المراكز للنساء والرجال فرص للعمل بعد الحصول على التدريب المناسب.

#### ث. انخفاض معدل تمثيل المرأة في عملية صنع القرار العام والسياسي والقرار الاقتصادي،

لم يؤد الربيع العربي إلى زيادة نسبة تمثيل النساء في هيئات اتخاذ القرارات السياسية، وتعتبر مصر بالتأكيد هي الأكثر إثارة للقلق مع معدل 2% فقط من النساء الأعضاء في البرلمان حالياً، مقابل 12% في عهد مبارك. إن خطر التراجع في مجال حقوق المرأة هو حقيقة (هناك اقتراح باستبدال المساواة بين الرجل والمرأة بالتكامل بين الجنسين في الدستور التونسي، اقتراح بخفض سن الزواج إلى 10 سنوات في مصر، اقتراح بإعادة قانون تعدد الزوجات في ليبيا، الخ). يجب أن تعترف المجالس الاقتصادية والاجتماعية بأن المساواة بين الجنسين هو من شأنها أن تعزز الديمقراطية وتدعو إلى الاعتراف بالمساواة بين الجنسين ومنع التمييز على أساس الجنس في الدساتير الجديدة.

ستساعد توصية هامة في زيادة عدد النساء في هيئات صنع القرار داخل النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل.

توصيات أخرى :

- ضمان وصول المرأة إلى كل المناصب السياسية.
- تبني قوانين وسياسات تعمل على إرساء التكافؤ بين الرجل والمرأة، أو على الأقل تحديد حصص نسبية لا تقل عن 30% من النساء داخل هيئات اتخاذ القرارات السياسية والمجالس المنتخبة.
- ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في الانتخابات داخل الإدارة الانتخابية وخلال سير عمليات الاقتراع.
- تبني إجراءات تهدف إلى تشجيع تمثيل النساء داخل الهيئات.

### ج. التوفيق بين الحياة العملية والحياة الأسرية

لا يعترف قانون العمل والخدمات المؤسساتية بأن جزء كبيراً من السكان يتكون من النساء اللواتي يعشن بمفردهن مع أطفالهن. تستند منظمة العمل على النموذج التقليدي الذي تم وضعه بناء على فرضية تقول أنه من الطبيعي أن يعمل الرجل وأن تظل المرأة في بيتها.

#### الأثني الرائدة في الأعمال وتمكين المرأة

تبدو الحاجة ملحة إلى تقوية تدابير التوظيف في المنطقة في الوقت الذي تعاني فيه أوروبا من الأزمة المالية ومع وجود الاضطرابات في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.. ويعتبر تطوير روح المبادرة لدى الإناث في المناطق الحضرية والريفية، عبر الدعم المالي والتقني الذي تقدمه المؤسسات الإقليمية والاتحاد الأوروبي، هو وسيلة مفيدة لزيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل وطريقة لزيادة النمو الاقتصادي في المنطقة. فالمرأة بحاجة إلى الثقة لإدارة حياتها الخاصة، ولكي تتحلى بالشجاعة من أجل مواصلة دراستها، كما أنها بحاجة إلى تكون مستقلة اقتصادياً، حتى لو كانت لديها مسؤوليات أسرية، وأن تسعى إلى العمل الحر حتى تصبح رائدة في الأعمال بما في ذلك المجالات الجديدة مثل الوظائف الخضراء وتكنولوجيا المعلومات. رغم ذلك تجدر الإشارة إلى أن واقع مجال الأعمال والشركات النسائي يعاني من الفساد على الأقل حين تجد المرأة نفسها في مواجهة الرجل<sup>6</sup>.

ح. استمرار ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة، بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك العنف المنزلي، العنف في مكان العمل، والعنف المتمثل على وجه الخصوص في معاناة النساء كضحايا للنزاعات المسلحة وحالات الاحتلال الأجنبي. وينبغي مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة من خلال تبني وتنفيذ التشريعات والسياسات الرامية إلى منع هذه الظاهرة وحماية ودعم الضحايا ومحاكمة مرتكبي العنف ضد المرأة، لضمان تمتعها بحقوقها الأساسية بشكل كامل.

#### العنف المنزلي ودور الرجل في تحقيق المساواة بين الجنسين<sup>7</sup>

ينبغي إدخال البرامج التي تم وضعها خصيصاً لإشراك الرجال في تحقيق المساواة بين الجنسين في المنزل أو في مكان العمل، أو في المجتمع، وذلك من خلال فهم أفضل للأفكار النمطية الذكورية التي رسمها المجتمع على مر السنين. إن هدف هذه البرامج هو الحد من العنف على إحداهن تغييرات في الفكر والممارسات، خاصة للقضاء على العنف المنزلي.

يعتبر توقيع وتصديق جميع الدول الشريكة على اتفاقية المجلس الأوروبي لعام 2011 بشأن منع واستئصال العنف ضد المرأة، ضرورة ملحة ومن ثم التأكد من إرساء تدابير تنفيذية على أرض الواقع<sup>8</sup>.

6. إعلان CESE رقم 8972 - 2012، سبتمبر 2012، حول دور المجتمع المدني في الحد من الفساد في منطقة اليوروميد.

7. دراسة حول " دور الرجل في تحقيق المساواة بين الجنسين "، بتمويل من المفوضية الأوروبية لازالت سارية.

8. اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن منع واستئصال ظاهرة العنف ضد المرأة، تم اعتمادها في 7 نيسان/ أبريل 2011 (2011) CM 49 النهائي.

توصيات فيما يتعلق بالعنف المنزلي<sup>9</sup> :

- سن مقتضيات تشريعية لمعاقبة كافة أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي.
- إقامة الملاجئ وتقديم خدمات مناسبة من الدعم الطبي والنفسي لضحايا العنف من النساء.
- مكافحة الإفلات من العقاب لجميع مرتكبي العنف ضد المرأة من خلال محاكمة المرتكبين ومعاقبة هذه الجرائم.
- ضمان الوصول الكامل والتام للمرأة إلى العدالة، خاصة عن طريق ضمان الحصول على المساعدة القانونية وإقامة سبل فعالة من أجل الاستئناف والنقض.
- توفير التدريب لموظفي العدالة (الشرطة والقضاة والمحامين) بهدف تنفيذ القوانين التي تعاقب العنف ضد المرأة مع الاهتمام بشكل خاص بضحايا هذه الجرائم.
- اتخاذ تدابير احترازية، بما في ذلك برامج إعلامية وتثقيفية للقضاء على العنف ضد المرأة.

خ. تدابير جديدة ولموسة من أجل إدماج البعد النوعي في كافة مجالات العمل السياسي، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع المنطقة:

#### التشريعات والسيناريو السياسي

وإذا أخذنا بعين الاعتبار المواجهة العسكرية والتطرف الديني اللذين يخلقان حواجزا تحول دون تحقيق تكافؤ في الفرص وتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، فإنه يتعين على الحكومات ترجمة التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية مع احترام حقوق المرأة والمساواة والنص عليها في الدستور الوطني والنظم التشريعية، وضمان تواجد التدابير الفعالة في مكانها الصحيح. ويمثل هذا شرطا أساسيا وهاما من أجل تحقيق حكم رشيد وشفافية وتشاطر الممارسات الجيدة للقضاء على التمييز في مكان العمل؛

واعترافا بالدور الحاسم للمرأة قبل وأثناء المسار الديمقراطي، بما في ذلك دورها خلال الفترات الانتقالية، يجب إصلاح الدساتير الوطنية حتى تكفل حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحيث لا تعاني من العقوبات، بل لتبقى مصانة وتتماشى مع ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية.

د. إحرار تقدم فيما يخص الدور الهام للمجتمع المدني وأهمية وجود مؤسسات وطنية مستقلة تهتم بحقوق الإنسان، تم إرساؤها وفقا لمبادئ باريس، ومنظمات غير حكومية، لاسيما تلك التي تعمل على تمتع المرأة بحقوقها الأساسية تمتعا كاملا وعلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

9. توصيات الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (FIDH)

ذ. إقامة حوار بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتبادل الممارسات الجيدة بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المنطقة الأورو - متوسطة وخاصة فيما يتعلق بتعزيز دور المرأة في المجتمع وتمكينها.

ر. تشجيع الحوار داخل الجمعية البرلمانية الأورو - متوسطة، لاسيما في إطار لجنة حقوق المرأة، واللجان الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، وكذلك في الجمعيات الشبابية، النقابات، الشركات والجمعيات المهنية، وفقا للتشريعات الوطنية، إن وجدت، والتعاون بين الإدارة الوطنية والإقليمية والمحلية. وينبغي أن تكون جميع هذه المنظمات أكثر انخراطا في تنفيذ إطار عمل مشترك.

ز. تكمن القيمة المضافة للتعاون بين الدول الـ 43 المكونة للاتحاد من أجل المتوسط في ضمان المساواة بين المرأة والرجل، وأخذ العبر من الخبرات والممارسات الأفضل، مع مراعاة خصوصيات كل بلد. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية.

يجب الإشارة إلى وجود ثغرات في البيانات وحث الاتحاد من أجل المتوسط على توضيح أهدافه السياسية.

### س. الحقوق الثقافية والاجتماعية :

- i. مكافحة جميع أشكال الأفكار النمطية للجنسين؛
- ii. ضمان المساواة في الحصول على التعليم والتدريب المهني، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات الحديثة
- iii. التعرف على احتياجات المرأة المحددة في مجال الصحة وضمان المساواة في الحصول على الرعاية الصحية؛
- iv. التشجيع على تقديم صورة متوازنة وغير نمطية للمرأة والرجل في وسائل الإعلام بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الحوار بين الثقافات والتبادل الثقافي، وكذلك التمسك بمشاركة المرأة في الحوار بين الثقافات والتبادل الثقافي.
- v. يجب إدماج البعد النوعي في التعليم والتدريب، فضلا عن أن وضع سياسات في مجال الصحة ذا أهمية كبيرة لنجاح أهداف الألفية من أجل التنمية، حيث تتعلق واحدة من هذه الأهداف بمحو آثار كل أوجه التفاوت بين الجنسين وعلى جميع المستويات بحلول عام 2015.

ش. إقامة مخططات أورو - متوسطة تهدف إلى إدماج النساء المهاجرات في عملية التنمية، طبقا للوثائق الإقليمية والدولية، التي تعتبر دولتهن طرفا فيها. كما يجب الاعتراف بالدور الإيجابي الذي تلعبه المرأة المهاجرة في تنمية المجتمعات التي استقبلتها.

تجدر الإشارة إلى أنه تعتبر ضحية كل امرأة تتعرض للعنف وسوء المعاملة والاعتصاب والتعذيب وانتهاكات حقوق النساء كالمهاجرات اللاتي يعملن كخادمت في المنازل في بعض البلدان، حيث يتم انتهاك حقوق العاملات المهاجرات على نطاق واسع. وفي هذا الصدد، لا بد من دعم الاتفاقية رقم 189 الخاصة بمنظمة العمل الدولية والتشجيع على التصديق عليها من قبل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة في حوض

البحر الأبيض المتوسط، لأنها تهدف، من خلال التزام الدول، بنقل نصوصها المتضمنة في التشريعات، إلى مواجهة هذه الحالات من الانتهاكات لكرامة الإنسان وحق المرأة في الحماية والاحترام.

ص. اتخاذ التدابير التي من شأنها حمايتهن من التمييز وكراهية الأجانب وضمان احترام حقوقهن الأساسية، بما في ذلك خدمات تقديم النصائح والتعليم المرتبطة بالجنس والتنوع الثقافي، وهي أدوات هامة لتعزيز إدماج النساء المهاجرات في المجتمعات التي يعشن فيها.

ض. بذل الجهود الرامية إلى إيلاء اهتمام خاص باللاجئات واحتياجاتهن وضمان حقوقهن وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والمعايير والقواعد الدولية للتعامل مع اللاجئين مع مراعاة الاختلاف بين الجنسين.

ط. من المهم إيلاء اهتمام خاص بوضع المرأة في المناطق الريفية للتأكد من أنه ستتاح لها، وعلى قدم المساواة مع الرجل، فرصة للحصول على التدريب، التعليم، الخدمات الصحية، القروض، البنية التحتية للتسويق والتكنولوجيا الملائمة، والتأكد بأنها تستطيع الاستفادة كالرجل تماماً من برامج الضمان الاجتماعي.

ظ. تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل تحسين المساواة فعلاً بين الجنسين في الوصول إلى سوق العمل ومكان العمل.

ع. التعاون مع المنظمات الدولية، وخاصة مع الأمم المتحدة.

غ. تشجيع المشاريع (كما هو منصوص عليه في توصيات مراكش) والتي بمقتضاها تستطيع مختلف الأطراف المعنية (الحكومات، السلطات المحلية، الشركات الخاصة والمجتمع المدني) الاستفادة من الخبرات واستخدام الأدوات والوسائل المتاحة لتشجيع ودعم الدور الإيجابي للمرأة في التنمية.

تقرير عن التقدم الذي تم إحرازه في المشاريع التالية:

- مؤسسة نساء من أجل المتوسط (فرنسا، لبنان، الأردن، المغرب)؛
  - مشروع تعليم وتدريب النساء والفنيات المستضعفات (الأردن)؛
  - مشروع حول سلامة النساء والفنيات المستضعفات (الأردن)
  - شبكة وسائل الإعلام من أجل تمكين المرأة وحمايتها (الأردن)؛
  - تقنيات الاتصالات والمعلومات من أجل مكافحة الفقر (مصر) في الملحق؛
  - مركز التمكين السياسي للمرأة (مصر) في الملحق؛
-